DEMOCRATIC ARAB CENTER

Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

شهادة نشر

Certificate of Publication

يفيدكم المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ومقره ألمانيا - مصر بأن

الباحث(ة) :أ. حنان كركوري.

له(ا) بحث بعنوان: **محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين.**

منشور في الكتاب الجماعي بعنوان « **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي** » الصادر عن "المركز الديمقراطي العربي". الطبعة الأولى حزيران 2018 ،وقد أعطيت له (ا)هذه الشهادة لاستخدامها فيما يسمح به القانون.

Ammar Sharan

Chief of Center

Democratic Arab Center for Strategic, Political & Economic Studies Gensinger Str 112 Berlin 10315 Tel: 030-89006862

Dr. Islam Aiadi

Islam Aiadi

مجموعة من المؤلفين

تحرير واشراف

د. إسلام عيادي

السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي

مجموعة من المؤلفين

المركز الديمقراطي العربي

China's foreign policy in the Middle East after the Arab Spring

A group of authors

Editing and supervision

Dr. Islam Ayadi

الطبعة الأولى (2018)

رقم التسجيل: VR.33661.B

Germany: Berlin 10315

Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي

رئيس المركز الديمقراطي العربي

د. عمار شرعان

الكتاب: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي
رقم التسجيل: VR.33661.B

الناشر:
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
برلين _ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أوتخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أونقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .
جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي
برلين- ألمانيا.

٢٠١٧

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
:Germany
Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code Germany
٥٤٨٨٤٣٧٥ -٠٣٠
٩١٤٩٩٨٩٨ -٠٣٠
٨٦٤٥٠٠٩٨ -٠٣٠
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: book@democraticac.de

رئيس اللجنة العلمية

د. إسلام عيادي – باحثة وأكاديمية في العلاقات الدولية

أعضاء اللجنة العلمية

د. عدنان خلف البدراني (جامعة الموصل، العراق).

د. أحمد عبد الأمير الأنباري (جامعة بغداد، العراق).

د. حارث قحطان عبد الله (جامعة تكريت، العراق).

د. باهر مردان المالكي (مسؤول وخبير ملف الصين في وزارة الخارجية العراقية، العراق).

د. نصير خلفة (جامعة ابن خلدون، الجزائر).

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى اللذين افتخرا بي على الدوام..... إلى روح والدَيْ رحمهما الله وغفر لهما

إلى أرواح شهدائنا..... ولكل أبناء وطني المفدى.....

إلى فلسطين

إشكالية الكتاب:

تنبع إشكالية الكتاب من تحليل السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، حيث أن نشاط الصين الجديد في الشرق الأوسط يعطي انطباعاً بأنه تعديل سلوكي للتطورات المتكشفة، والنمو البارز في تواجدها التجاري في منطقة تعج بمخاطر سياسية عالية الوتيرة وعدم الاستقرار، ويظل الحذر الإستراتيجي هو العلامة المميزة لمقاربة الصين للشرق الأوسط. ويتمثل السؤال الرئيسي الذي يطرحه الكتاب ماهية السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي؟

أهمية الكتاب

تهدف هذه الدراسة إلى رصد ومتابعة وتحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الربيع العربي على عدة قضايا ومنها القضية الفلسطينية، وسوريا، ودول الخليج العربي، وإيران، ودول المغرب العربي، وتعود أهمية هذه الدراسة على تركيزها على فترة ما بعد الربيع العربي لتقديم رؤية متكاملة للسياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط.

أهداف الكتاب

- دعوة جادة لكل الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط.
- تبادل الآراء والخبرات بين الباحثين.
- محدودية المواد البحثية التي تتحدث عن السياسة الخارجية الصينية بعد الربيع العربي.
- إضافة علمية للدراسات في مجال العلاقات الدولية.

فهرس المحتويات

مقدمة..... د. إسلام عيادي ١

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية ٢

المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها ٣

أ. محمد اليوسيفي.....

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم ٣٩

أ. سيدي محمد حيماد.....

المبحث الثالث: إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية ٧٦

أ. لبنى عبد الله.....

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية ١٢٥

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين ١٢٦

أ. حنان كركوري.....

المبحث الثاني: المنظور الصيني للقضايا العربية: المحددات والمواقف (القضية الفاسكينية نموذجاً) ١٦٠

أ. وفاء بوكابوس.....

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج ٢٠٣

المبحث الأول: الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف ٢٠٤

د. عدنان خلف البدراني.....

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران ٢٥٤

المبحث الأول: السياسة الخارجية اتجاه إيران ٢٥٥

أ. وردة مساعد الشاعري.....

الفصل الخامس: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي ٢٨٥

المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي: المغرب نموذجاً ٢٨٦

أ. علي نافعة.....

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة المغاربية ٣١٩

أ. أسماعيل رزاوي.....

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للشراكة الصينية – المغربية بعد الربيع العربي ٣٤٤
أ. هشام بولنور.....
المبحث الرابع: السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول المغرب العربي ١٩٨٩-٢٠١٦ ٣٧١
د. نصير خلفة.....
الفصل السادس: سيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الصينية بعد الربيع العربي ٤١٢
المبحث الأول: الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط: الفاعلية والتأثير ٤١٣
د. جمال الفاضي.....
المبحث الثاني: معضلات السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي وتوجهاتها المستقبلية ٤٤٦
أ. أسماء ومريم شوفي.....

محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين

أ. حنان كركوري

مقدمة

لقد عرفت الساحة الدولية العديد من المتغيرات التي نتج عنها اختلال في التوازن بين القوى العالمية وانتقالها من الثنائية القطبية الى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ونظراً لما شهدته هذه الفترة الأخيرة من متغيرات كثيرة كان من أبرز نتائجها أحادية الاستقطاب السياسي في المنطقة، وكذا الاتجاه المتسارع نحو تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد، فظهرت العديد من القوى الصاعدة ومن أبرزها الصين التي أثبتت مكانتها بالدور البارز الذي لعبته على مستوى الساحة الدولية في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية بصفة خاصة.

وعلى المستوى الإقليمي عرفت منطقة الشرق الأوسط تغيرات سياسية جذرية على المستوى السياسي طالت كل الأنظمة الدستورية والقانونية وحالة التوتر التي عرفتها المنطقة العربية نتيجة لعملية عاصفة الحزم في اليمن، وتعثر مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط، نتج عنها تكوين أنظمة سياسية جديدة قضت على الهيمنة التي كانت سائدة في نظام الحكم، ورفعت من المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني وتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، ومن هنا يتجلى دور السياسة الصينية في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة؛ وقد تجلت ملامح السياسة الخارجية الصينية في علاقتها مع فلسطين من خلال دعمها للقضية الفلسطينية في المحافل والمؤتمرات الدولية التي قامت على مبدأ الإصلاح والانفتاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول.

ومنه استمدت هذه الورقة البحثية أهميتها العلمية والعملية من ناحيتين؛ من ناحية من خلال الدور الذي لعبته السياسة الخارجية الصينية باعتبارها قوة فاعلة بسبب ثقلها السياسي على مستوى الساحة الدولية وقدرتها على التصدي ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز والتقارب الصيني الشرق أوسطي من أجل تحسين أوضاع دول

الشرق الأوسط ورسم وضع أفضل لها في خريطة القوى العالمية التي تتغير بوتيرة مستمرة وخلق فرص للتعاون وتحقيق التنمية في كافة المجالات.

ومن ناحية ثانية، ومن خلال دعم السياسة الخارجية الصينية للقضية الفلسطينية مستمدة في ذلك قوتها من حلفائها الاستراتيجيين الذين ساعدوها بالتغلغل وتوطيد العلاقات الصينية العربية التي تهدف بالدرجة الأولى الى صنع ونشر الأمن والسلام العالمي، وتحقيق الأهداف المستقبلية التي تسعى من خلالها لفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة "فلسطين" والقائم على مبدأ "أي تدخل في الشأن الداخلي لأي دولة يعتبر خرق لقواعد القانون الدولي القائم على السلام العالمي ومساس بالسيادة الوطنية، ذلك أن السياسة الصينية تؤيد مبدأ مقدس وهو احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية".

ومن خلال ما سبق فإن الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية تتجلى في مكانة القضية الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط ومدى اهتمام السياسة الخارجية الصينية بها، باعتبار الصين قوة فاعلة في النظام الدولي بفضل استراتيجياتها المتبعة وسياساتها في جميع المجالات التنموية والأمنية، ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية الدراسة المتمثلة في: ما هي محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث الربيع العربي؟ وما هو الدور الذي اتخذته الصين في سعيها لصنع السلم والسلام العالميين؟

وللإجابة على الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية تم الاعتماد على المنهج المركب؛ بداية من المنهج التحليلي لمختلف الدراسات والوثائق والمنهج الاستقرائي لوصف واقع تشابك العلاقات الدولية ومشكلاتها، وكذا المنهج التاريخي الذي اعتمد بالدرجة الأولى على أهم المراحل التي شهدتها العلاقات الخارجية الصينية مع منطقة الشرق الأوسط وفلسطين، وقد ركزت هذه الورقة البحثية في الإجابة على الإشكالية المطروحة على مبحثين أساسين:

يتمثل المبحث الأول في التركيز على النبذة التاريخية للسياسة الخارجية الصينية في علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط، في حين ركز المبحث الثاني على مدى تأثير السياسة الخارجية الصينية على القضية الفلسطينية في سبيل سعيها لصنع السلم والسلام العالميين بفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وهو ما سيتم التفصيل فيه كما يلي:

المبحث الأول: نبذة تاريخية للسياسة الخارجية الصينية في علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط

إن ارتباط الصين بالدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بعلاقات مختلفة في كافة المجالات قديمة قدم التاريخ تعود الى مرحلة المد الإسلامي، حيث شهدت العلاقات الصينية– الشرق أوسطية تطورا ملحوظا على مر العصور المختلفة وتميزت هذه العلاقات بكونها علاقات ذات طابع دبلوماسي سلمي، يغلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية والاقتصادية المتبادلة وحتى في الجوانب السياسية والاقتصادية (المطلب الأول)، كما ترتكز العلاقة بين الطرفين على العديد من الثوابت الاقتصادية منها تعزيز عمليات التبادل والتمنية الاقتصادية عبر طريق الحرير البحري، والسياسية المتمثلة في دعم القضية الفلسطينية مع مواجهة معوقات تواجه تطور العلاقات الصينية مع دول الشرق الأوسط (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية الشرق أوسطية على مر التاريخ

لقد تطورت علاقة الصين بدول منطقة الشرق الأوسط بعلاقات مختلفة على مر العصور، وفي البداية لابد من تحديد مصطلح الشرق الأوسط (الفرع الأول)، ثم تحديد جذور العلاقات الصينية– الشرق أوسطية وتطورها في العقود الخمس الماضية في إطار المنفعة المتبادلة بين الطرفين والتي غلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية والاقتصادية المتبادلة وحتى في الجوانب السياسية والاقتصادية (الفرع الثاني)، وسيتم شرحها على النحو الآتي بيانه:

الفرع الأول: مفهوم مصطلح الشرق الأوسط وموقعه الإستراتيجي في الخريطة السياسية

منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي تتوسط الشرق الأدنى والشرق الأقصى فقد أصبحت محطة أنظار العالم، وتتوسط هذه المنطقة في إقليم جغرافي متميز يتوسط ثلاث قارات؛ آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتشير الدراسات السياسية والتاريخية بأن أول من استخدم وأبرز مصطلح الشرق للعيان هو الجنرال ضابط البحرية ألفريد ماهان في مقال كتبه في الفاتح من أيلول عام ١٩٠٢ في لندن في مقالة له نشرت في المجلة اللندنية الفصلية "National revieu" بعنوان الخليج: "الفارسي" والعلاقات الدولية ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الاسم. ويعتبر

ماهان مؤرخ ذات أصول أمريكية أطلق هذه التسمية على المنطقة المتنازع عليها بين الروس والألمان والبريطانيين آنذاك[٢٣٤].

ثم استخدم هذا المصطلح من قبل تشرشل وزير المستعمرات البريطاني عندما أنشأ إدارة الشرق الأوسط عام ١٩٢١ ليشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق وقد ازداد استعمال هذا المصطلح –الشرق الأوسط– بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إنشاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط للحلفاء، ومنه نجد أن مصطلح الشرق الأوسط مصطلح ذات طبيعية جغرافية وسياسية شاع استخدامه منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين باعتبار أن هذه المنطقة تتوسط خريطة العالم عموما والقارات الثلاث –آسيا، إفريقيا وأوروبا– بصفة خاصة[٢٣٥].

وقد برز مصطلح الشرق الأوسط بصفة خاصة نظرا لأهمية فلسطين التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجي بين قارتي آسيا وإفريقيا بين بلدان المشرق والمغرب العربي، فقد قرر الاستعمار البريطاني إقامة إسرائيل في فلسطين التي تعتبر قلب الوطن العربي ونقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية الأسيوية عن البلدان الإفريقية، حيث كتب ثيودور هرستل مؤسس الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ في يومياته يقول فيها: يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائم، وتكون المركز لجذب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية"[٢٣٦].

ويستفاد مما سبق ذكره أن مصطلح الشرق الأوسط قد برز بصفة جلية تزامنا مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة أسسها هرستل كما سبقت الإشارة له آنفا، وتزخر هذه المنطقة بالثروات الطبيعية فهي من أغنى المناطق بالعالم الغنية بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن، بالإضافة لتمتعها بمركز استراتيجي يتوسط القارات الثلاث وتشمل بلاد الجزيرة العربية والعراق وغيران وأفغانستان. كما عرفته أيضا الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٨٩ بأنه " المنطقة الممتدة من ليبيا غربا الى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا الى الصين جنوبا". وعرفه آخرون بأنه يظم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران ويضم إليه

---

٢٣٤ – غازي حسن، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والامبريالية الأمريكية –دراسة–، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥، ص ١٢.

235– Jean Pierr, derriennic: le Moyne orient au XXe siècle, colin 2 édition, paris 1985, p 05.

٢٣٦– إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٦٢.

المتخصصون في الولايات المتحدة الأمريكية الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى".

حيث يؤكد الباحثون العرب أن المصطلح " الشرق الأوسط" سياسي النشأة والاستعمال لا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديموغرافية، ويمزق الوطن العربي بضمه دولا غير عربية"، ويقوم التصور الغربي للشرق الأوسط على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات وأن الأهداف التي يرمي إليها التصور والوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني[٢٣٧].

ومن تجليات الأهمية المكانية للشرق الأوسط منطقة هو جعلها هدف مباشر للاستعمار الأوروبي الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما أصبحت المنطقة أكثر أهمية منذ أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ باعتبارها من أكبر مصادر النفط في العالم في الوقت الحاضر فضلا عن احتوائها على أكبر مخزون من النفط على مستوى العالم بمقدار يتجاوز ثلثي احتياطي النفط في العالم. وتتجلى أهمية منطقة الشرق الأوسط في عدة اعتبارات وهي على التوالي [٢٣٨]:

١- التكوين السياسي لدول الشرق الأوسط يتسم بالتنوع ما بين دول ملكية وجمهورية، كما تتنوع المنطقة أيضا بتجاربها الديموقراطية.

٢- أن منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية تتقاطع فيها الجيوبوليتكية مع الجيوبوليتكية العربية ومن ثم فإن هذه المنطقة تشهد مساحة كبيرة من التفاعلات التاريخية والصراعية والفكرية، ما يدفع بالاعتبارات الدينية في استخدام هذا المصطلح " الشرق الأوسط".

٣- أن الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة خلقت قضايا عديدة فيها مثل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وقضية السيطرة على النفط والتحكم في المنافذ البحرية الإستراتيجية، ما أدى بدوره الى توسيع مفهوم الشرق الأوسط وتقسيمه الى دوائر إستراتيجية مثل؛ دائرة دول الطوق، ودائرة الخليج العربي، ودائرة القرن الإفريقي.

---

٢٣٧ – غازي حسن، المرجع السابق، ص ١١.

٢٣٨ – صبري محمد علي عبد المتعال، مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام ٢٠٣٠، على الموقع الالكتروني: www.moqatel.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٣/٢٩، وقت الاطلاع: ٢٢:١٠.

٤- إعداد البيئة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لدمج إسرائيل وتكوين ثقافة التطبيع معها.

٥- تعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية من الناحية الاقتصادية وذلك لعدة عوامل منها النفط والغاز الطبيعي وبالإضافة الى الأرصدة النقدية الكبيرة المتمثلة في العائدات النفطية وموجودات المنطقة من الثروات المعدنية.

الفرع الثاني: الجذور التاريخية لنشأة العلاقة بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط

تعود جذور العلاقة المتينة بين الصين ودول الشرق الأوسط خصوصا والدول العربية عموما الى ما يزيد عن ثلاثة عشر (١٣) قرن من الزمن حيث ربط طريق الحرير القديم الصين بالدول العربية ربطا وثيقا بسبب التبادلات التجارية بين الصين وبلاد العرب[٢٣٩]، فقد كانت حاملات الشرق التي تتلقاها بلاد الشام وكذا موانئ البحر الأبيض المتوسط تمر بنسبة كبيرة عن طريق بلاد العرب، وفي القرن السادس الميلادي كانت بين الصين وبلاد العرب آنذاك تجارة هامة عن طريق سيلان (طريق الحرير البحري)، وفي بداية القرن السابع كانت التجارة بين الصين والعرب وبلاد فارس بلاد العرب التي كانت تعتبر السوق الرئيسية للتجار الصينيين[٢٤٠].

حيث يربط طريق الحرير (البري- البحري) الصين بالدول العربية الشرق أوسطية ارتباطا وثيقا، وذلك عن طريق القوافل التجارية بين غرب آسيا والصين وامتداده بداية من تشانفان – هي مدينة شيان بمقاطعة شنشي اليوم- عاصمة أسرة تانغ شرقا، مخترقا بذلك قلب قارة آسيا ليصل الى القسطنطينية – اسطنبول في تركيا حاليا- الإمبراطورية الرومانية الشرقية غربا وعن طريق البحر بإرسال البعثات الدبلوماسية والتجارية، ووفقا للمصادر التاريخية أرسل ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رضي الله عنه مبعوثا الى مدينة شيانغ -تشانغ آن- عاصمة الصين يومذاك في فترة حكم الإمبراطور تانغ تشاو تسونغ من سلالة تانغ الملكية فالتقى المبعوث وهو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الإمبراطور الصيني عام ٢٥ هـ/ ٦٥٠ م، وشرح له عن

٢٣٩ – انظر: محمد الحمامصي، الصين والعرب.. علاقة تضرب في جذور التاريخ، على الموقع الالكتروني: http://middle-east-online.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/٣٠، وقت الاطلاع: ٢٢:٠٤.

٢٤٠ – حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج ١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣، ص ٣٢٨.

الإسلام وأطلعه عن أحوال دولة الخلافة وعادات المسلمين فاعتبر المؤرخون ذلك العام بداية وصول الإسلام الى الصين[٢٤١].

ومنه، نلاحظ جليا أن فترة العلاقة بين كل من الصين والعرب تمتد الى أكثر من ٢١٠٠ سنة، ويعود السبب في نشأه هذه العلاقات الصينية– العربية لعدة اعتبارات مهمة تتمثل أبرزها في نظرة الدول العربية للصين على أساس أنها ارض العلم والعراقة، ولوجود التقارب الفكري بين الأمثال الصينية القديمة ومأثورات العرب التاريخية، وأهمها هي النظرة المتميزة في الصين للدول العربية باعتبار الدول أو الأمة العربية عموما من أقدم الدول ومهد الحضارات الإنسانية، وان التقاء هاتين الحضارتين معا ونشأة العلاقة الصينية العربية والشرق أوسطية قد ساهم بشكل جلي في تنمية المجتمع البشري وتوفير كنوز الحضارة الإنسانية[٢٤٢].

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن العلاقة الصينية– الشرق أوسطية قد تطورت عبر مراحل تاريخية مختلفة وتميزت بكونها علاقات ذات طابع سلمي، وكذلك يغلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية والاقتصادية المتبادلة وحتى في الجوانب السياسية والاقتصادية[٢٤٣]. فقد عانت الصين سابقا من نير الظلم والاستعمار وخاضت تجربة مريرة حتى تمكنت بعد نضال طويل من الحصول على حريتها، وحينئذ أخذت العلاقات بين الطرفين تتطور بالمصالح المشتركة بعد حصول كل من منطقة الشرق الأوسط والصين على الاستقلال[٢٤٤].

وقد كان لتأسيس الصين الجديدة واستقلال الدول العربية دور بارز في إنشاء العلاقة بين الطرفين؛ الصين والدول العربية البالغ عددها ٢٢ دول خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٠، ويعود السبب الرئيسي في نشأة وتوطيد هذه العلاقات هو في دعم الصين لحركات التحرر العربية في سبيل دفاعها عن سيادتها ووحدتها الترابية وصيانة وحماية حقوقا القومية، في المقابل قدمت الدول العربية الدعم اللازم لاستعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وقد

---

٢٤١ – معين صادق، العلاقات العربية– الصينية والتجارة البحرية من القرن السابع الى القرن العاشر الميلادي، مداخلة مقدمة في مؤتمر العرب والصين (مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١–٢٢أيار/ماي ٢٠١٦، ص ٠٤.

٢٤٢ – حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

٢٤٣ – هالة خالد حميد، تطور العلاقات العربية– الصينية، مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات، مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد، العدد ٣٣، ص ١٥٧، تموز، ٢٠٠٦.

٢٤٤ – عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية –الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي– الجامعة الأردنية، المجلد ٤١، الملحق ٠١، ص ٣٧٧، ٢٠١٤.

تعمقت جذور هذه العلاقة الودية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والعسكرية والرياضية والإعلامية وغيرها...الخ. وتطورت بصفة جلية بعد انتهاء الحرب الباردة.

وفي ١٤ سبتمبر من العام ٢٠٠٤، تحديدا في مقر الأمانة العامة بالقاهرة تم تأسيس منتدى التعاون العربي الذي يعتبر بمثابة التكريس الفعلي للتعاون العربي –الصيني والذي يقوم على أربع (٠٤) محاور أساسية وهي على التوالي؛ التعاون في المجال السياسي، وفي المجال الاقتصادي، وفي المجال الثقافي، وفي الشؤون الدولية، وتنبثق عنه أكثر من عشرة آليات (١٠) للتعاون في المجالات القطاعية في إطار المنتدى[٢٤٥].

ويظهر لنا بصفة جلية، أن النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد تطورا كبيرا في العلاقات الصينية العربية بسبب التشابه الكبير ما بين القضايا العربية والقضايا الصينية مما ترك الأثر البارز في تبلور صور التضامن بهدف إنهاء السيطرة الأجنبية بكافة أشكالها وصورها والعمل على إرساء دعائم الوحدة الوطنية، وتكثيف الجهود لإقرار السلام العادل والتنمية الاقتصادية والمتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد وتعتمد في اغلب الأحيان على المعايير المزدوجة والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة واقتراح نظريات لمعالجة المشكلات الدولية[٢٤٦].

وفي عام ٢٠١٠ أيضا تمت إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية، الأمر الذي ادخل التعاون الجماعي الصيني العربي الى مرحلة جديدة من التصور والتقدم النوعي على نحو شامل. وقد نتج عن المتغيرات العديدة التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا والتي ترتب عنها ظهور الأحادية القطبية وتحرير التجارة العالمية وبروز ظاهرة العولمة والتحولات المتسارعة في النظام الدولي التي نتج عنها تعثر مسيرة السلام في مناطق الشرق الأوسط والتغير الجذري في العناصر الجيوسياسية أدت بدورها الى توثيق علاقة الصين بمنطقة الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، وحتى الإعلامية، وكذا تأكيد الصين على موقفها العام في دعم القضية

---

٢٤٥ – وثيقة منتدى التعاون العربي– الصيني، الصادرة في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤، مقر الأمانة العامة بالقاهرة– مصر، ٢٠٠٤.

٢٤٦ – عاهد مسلم المشاقبة، المرجع السابق، ص٣٧٧.

الفلسطينية التي كانت محل جدال في دول الشرق الأوسط، فظلت مؤكدة على موقفها الذي تضمن [٢٤٧]:

١- مساندة الحقوق الفلسطينية ومن بينها الحق في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة باعتبار ذلك احد شروط إقامة السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط.

٢- تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية.

المطلب الثاني: مرتكزات العلاقة الصينية –الشرق أوسطية

ترتكز العلاقات الصينية–الشرق أوسطية على العديد من الثوابت، بسبب العلاقات التاريخية الموغلة في القدم والتي تعود لعدة قرون خلت، فاليوم أصبحت منطقة الشرق الإستراتيجية الصينية وتتمثل أهم المرتكزات التي تستند عليها العلاقة بين الطرفين في المجالين الاقتصادي والسياسي (الفرع الأول)، لكن هناك عددا من الإشكاليات والمعوقات التي تحد من استمرارية علاقة الصين بمنطقة الشرق الأوسط بالإضافة لتشكيلها تحديا حقيقيا في سبيل تطور هذه العلاقات بين الطرفين (الفرع الثاني)، وهو ما سيتم التفصيل فيه كما يلي:

الفرع الأول: ثوابت العلاقات الصينية – الشرق أوسطية

تستند العلاقة بين الصين ودول الشرق الأوسط على العديد من الثوابت والتي تعتبر من أهم المرتكزات التي تعمق جذور وأواصر هذا التعاون كما تخلق العديد من الفرص لتطوير بنية هذه العلاقات في العديد من المجالات ولعل أهم هذه المجالات؛ المجال الاقتصادي والسياسي وسيتم التفصيل في هذه الثوابت في النقاط الموالية:

أولا: المرتكز الاقتصادي في علاقة الصين بدول الشرق الأوسط

إن التعاون في السوق الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط تنعكس أثاره بصفة ايجابية على مصالح الطرفين خاصة وأن الدول العربية في الشرق الأوسط تسعى جاهدة لتحقيق التطور والتكامل في المجال الاقتصادي كما تهدف الى إقامة سوق عربية مشتركة، وحسب

٢٤٧ – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، "النمور الأسيوية: تجارب في هزيمة التخلف، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥، ص ١٤٣ وما يليها.

توقعات الخبراء الاقتصاديين المتخصصين فإن الصين ستكون بمثابة الشريك المثالي للدول العربية في الشرق الأوسط نظرا لكبر حجم الاقتصاد والسوق الصينية.

وتتعدد المصالح التي تكتسي طابعا دبلوماسيا سلميا في العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط باعتبار هذه الأخيرة تمثل مصدرا من مصادر التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. وتتجلى الثوابت التي تستند عليها العلاقات الصينية –الشرق أوسطية فيما يلي بيانه:

١- **التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال الاستثمارات والتبادل التجاري:** في السنوات الأخيرة تطورت العلاقات الصينية– الشرق الأوسطية بصفة ملحوظة في العادات من المجالات منها التبادل التجاري والاستثمارات، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين الى ٢٦٣ مليار دولار عام ٢٠١١ خلافا لما كانت عليه في عام ٢٠٠٣ والذي قدر بمبلغ ٣٦ مليار دولار ومن المتوقع أن يتضاعف حجم التبادل التجاري بحلول ٢٠٢٠الى ٥٠٠ مليار دولار، ويعود السبب الرئيسي في تطور حجم التبادلات التجارية هو أن الصين تعتبر من أكبر الدول المصدرة للشرق الأوسط[٢٤٨].

حيث تسعى الصين الى دعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي؛ بهدف خدمة سياستها الجديدة في كواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، غير أن هذا التوجه الصيني قد نالت منه إسرائيل حديثا حظا وافرا بسبب تنامي العلاقات الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية الأمر الذي اضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف عن استمرار التجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة، غير أن الطرفين وبالرغم من ذلك يبحثان عن آليات ووسائل تساهم في تحقيق التعاون والمصالح المشتركة وهذا ما كان حقيقة خلف فكرة إنشاء المنتدى العربي– الصيني[٢٤٩].

٢- **التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال الطاقة الإنتاجية:** لقد تطورت العلاقات العربية الصينية في مجال الطاقة الإنتاجية بما يحقق التوازن مع الوجود الأميركي ويحقق الأمن الطاقوي لمنطقة الخليج العربي بغية حماية تطورها الصناعي، ذلك أن منطقة

---

٢٤٨ – محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، على الموقع الالكتروني:
https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alxargi-alsini.255، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/٠٧، وقت الاطلاع: ١١:٢٥.

٢٤٩ – عاهد مسلم المشاقبة، المرجع السابق، ص ٣٧٨.

الشرق الأوسط تمثل مصدرا مستداما من مصادر الطاقة التي تحتاجها الصين بكميات كبيرة لسد احتياجاتها الصناعية وفي المقابل من ذلك تمثل دول منطقة الشرق الأوسط سوقا واسعة للمنتجات الصينية خاصة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي[٢٥٠]. فقد برزت الصين في العقد الماضي من الزمن كأهم منشط من منشطي أسواق الطاقة مع الدول المنتجة للنفط والغاز ومن المرجح أن تنمو هذه المصالح الاقتصادية بشكل كبير في السنوات المقبلة.

٣- **التعاون العربي –الصيني في مجال العلاقات المتبادلة:** شهدت العلاقات العربية الصينية تطورا كبيرا خاصة بعد إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني فقد أنشأت بصدده أكثر من عشرة (١٠) آليات للتعاون من بينها الاجتماع الوزاري واجتماع كبير المسؤولين ومؤتمر رجال الأعمال وندوة العلاقات الصينية العربية، والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية ومنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الإعلام... الخ. هذا كله دفع بقوة التعاون المشترك بين الصين والدول العربية في كافة المجالات ولعب دور مهم في توجه وتطور هذه العلاقات.

إن التواصل والثقة المتبادلة سياسياً والتعاون والفوز المشترك اقتصاديا والاستفادة المتبادلة ثقافيا أساس مهم، وتجارب رائدة للعلاقات الصينية العربية في عملية تطوير العلاقات مع الدول العربية وظلت الصين حكومة وشعبا تحترم الدول العربية في اختيار طرق التنمية والإصلاح، التي تتناسب مع ظروفها الوطنية وبإرادتها المستقلة تلتزم بإجراء التعاون العملي والنزيه مع الدول العربية، على أساس المساواة والمصالح المتبادلة والانفتاح والشفافية وتعمل على دفع الحوار الحضاري والتواصل الإنساني بين الجانبين بروح من الانسجام والتسامح[٢٥١].

٤- **التعاون الصيني –العربي لتحقيق التنمية الاقتصادية:** تطور التعاون بين كل من الصين ودول الشرق الأوسط الذي نتج عنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعالجة مشاكل الفقر والبطالة في الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحرص الصين على تعزيز التشاور والتنسيق مع الجانب العربي للعمل سويا على صيانة المقاصد والمبادئ ل "ميثاق الأمم المتحدة" مع تطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، بما يحافظ على العدل والعدالة في المجتمع الدولي ويدفع بالنظام الدولي نحو اتجاه أكثر عدلا وإنصافا واحترام المصالح

---

٢٥٠ – أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٧٩، ص ٤٠، سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٥١ – صبري محمد عبد المتعال، المرجع السابق.

الحيوية والهموم الكبرى للجانب الآخر في إصلاح الأمم المتحدة وتغيير المناخ والأمن الغذائي وغيرها من القضايا الدولية الصائبة للجانب الآخر والعمل بحزم على حماية المصالح المشتركة للدول النامية الفقيرة[٢٥٢].

٥- **التعاون الحضاري وتعزيز الشراكة الاقتصادية عبر طريق الحرير:** من أهم المبادرات التي أدت الى تعزيز أواصل التعاون والشراكة الاقتصادية بين الطرفين هو إحياء طريق الحرير الذي يشكل جسرا حضاريا للتعاون والتفاهم الذي سيزيد من فرص تبادل التجاري وتدفق الاستثمارات الصينية لإنشاء الطرق والموانئ وشبكات السكك الحديدية في دول المنطقة.

فالتمسك بمبدأ التشاور والتشارك والتنافع لتعزيز البناء المشترك من الجانبين الصيني والعربي "الحزام والطرق" وتشكيل معادلة تعاون "١+٢+٣" تتخذ مجال الطاقة المحور الرئيسي ومجال البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و٣ مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق بما طور مجال التعاون العلمي[٢٥٣].

ثانيا: المرتكز السياسي في علاقة الصين بدول الشرق الأوسط: لقد تأثرت الصين بعلاقاتها السياسية الخارجية مع دول الشرق الأوسط نظرا للتغيرات الجذرية التي شهدها المجتمع الدولي وتصاعد التنافس بين القوى الدولية من جهة وتشابك العلاقات الدولة من جهة ثانية، حيث ركزت الصين في إخضاع المرتكز السياسي في علاقتها دول الشرق الأوسط وفقا لمبدأ الاستقرار والإسلام العالمي لذلك هي تسعى لبناء وتطوير مجالات التعاون في المجال السياسي والذي يقوم على عدة اعتبارات تتمثل فيما يلي:

١- **دعم القضية الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط:** في الوقت الحالي، ونظرا للنفوذ السياسي التي تحظى به الصين في الساحة الدولية نجد أنها دعمت العديد من القضايا الإقليمية الساخنة في دول الشرق الأوسط وعلى رأسهم القضية الفلسطينية، حيث استمرت الصين في إتباع سياسة تدعو الى ضرورة التزام الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بوسيلة التفاوض ونبذ العنف واحترام مبدأ الشرعية الدولية.

---

٢٥٢ – وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، المرجع السابق، ص ٠٧.

٢٥٣ – وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، المرجع نفسه، ص ١٠.

بالإضافة للعمل على تنفيذ مختلف القرارات الصادرة من طرف مجلس الأمن الدولي، وتحقيق المبدأ السامي وهو مبدأ " الأرض مقابل السلام" حيث أكد السيد وين جيابا رئيس وزراء الصين على أن القضية الفلسطينية هي محور الصراع في الشرق الأوسط ودعا جيابا في رسالة بعث بها الى مؤتمر الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني المنعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك الى إعادة بدء عملية السلام في الشرق الأوسط واستئناف المفاوضات السياسية بأسرع ما يمكن حتى يمكن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتعايش سلميا مع إسرائيل على أساس قرارات الأمم المتحدة المعنية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتعهد رئيس الوزراء الصيني في رسالته بان يستمر في تأييد اضطلاع الأمم المتحدة بدور اكبر في الصراع بالشرق الأوسط باعتبارها عضوا دائما بمجلس الأمن، وفي التعاون مع الجهود الدولية التي تبذل لإحلال السلام والاستقرار بالمنطقة[٢٥٤].

٢- **انتهاج السياسة السلمية في دعم الممارسات الديموقراطية على الصعيدين الإقليمي والدولي:** تنتهج الصين السياسة السلمية عن طريق دعمها للممارسات الديموقراطية على المستويين الإقليمي والدولي والقائم على مبدئي الشرعية والمساواة لنشر السلم والسلام العالميين ورفض كافة أشكال الإرهاب والتنازع التي تدعو للتصادم ورفع السلاح، إن هذه السياسة المتبعة من طرف الصين خلقت نوعا من الانسجام بين دول الشرق الأوسط وجمهورية الصين الشعبية تجلت ركائزها في دعم الصين للقضايا العربية عموما كالعراق وسوريا وأزمة الخليج والقضية الفلسطينية، بالإضافة لدعمها للقضية التايوانية[٢٥٥].

وحيث أن القضية التايوانية تتعلق بمصلحة الصين بالدرجة الأولى باعتبار هذه الأخيرة تسعى لنشر مبادئ الوحدة وتطوير وتعزيز العلاقات الصينية- العربية الشرق أوسطية وكذا المنظمات الإقليمية، كل ذلك لا يتأتى إلا بتطوير علاقاتها مع تايوان ودعمها لتعزيز وتنمية العلاقة على مستوى الساحة الدولية. لذلك تسعى الصين لتعزيز التعاون حول الشؤون الدولية والبقاء على تواصل وكذا التنسيق بين الأطراف في القضايا الدولية والإقليمية وتبادل الدعم

---

٢٥٤ – الصين: القضية الفلسطينية هي محور الصراع في الشرق الأوسط، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الصينية ٢٠٠٦/١١/٣٠، على الموقع الالكتروني: www.wafa.ps، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٢، وقت الاطلاع: ١٦:٤٨.

٢٥٥ – هاليدي فريد، الخطوط الأساسية في نسيج العلاقات العربية الصينية، صحيفة البيان، ٢٠٠١/١٢/٢٦، على الموقع الالكتروني: .www.albayan.co.ae/albayan/2001/12/26، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٢، وقت الاطلاع: ٢١:٠٠.

والتأسيس فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية والهموم الكبرى لدى الجانب الآخر وتكثيف التنسيق والتعاون في المنظمات الدولية وحماية المصالح المشتركة للجانبين والدول النامية والفقيرة[٢٥٦].

٣- **التواصل بين الأجهزة التشريعية والأحزاب السياسية والحكومات المحلية:** يحرس المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني على مواصلة تعزيز التواصل والتعاون مع الأجهزة التشريعية في الدول العربية على مستويات مختلفة وعبر قنوات متعددة على أساس تبادل الاحترام وتعميق التفاهم وتطوير التعاون.

ويحرس الحزب الشيوعي الصيني على مواصلة تعزيز التبادل مع الأحزاب والمنظمات السياسية الصديقة في الدول العربية بغية توطيد الأسس السياسية لتطوير العلاقات الصينية-العربية وذلك على أساس مبادئ الاستقلالية والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومواصلة تعزيز التواصل بين الحكومات المحلية الصينية والعربية، وتثبيت آلية منتدى المدن الصينية والعربية ودعم إقامة علاقات توأمة بين المزيد من المقاطعات والولايات والمدن لأجل تدعيم التواصل والتعاون الثنائي في مجال التنمية والحوكمة المحلية[٢٥٧].

الفرع الثاني: معوقات تهدد تطور العلاقات الصينية مع دول منطقة الشرق الأوسط

على الرغم من جملة الثوابت التي ترتكز عليها الصين في علاقتها مع دول الشرق الأوسط وكذا فرص التعاون في شتى المجالات والتي تتيحها هذه العلاقات الصينية الشرق أوسطية، فإن هناك عددا من الإشكاليات والمعوقات التي تحد من استمرارية وتطور هذه العلاقات ولعل أبرز تلك المعوقات ما يلي:

١- تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية والتي كان لها تأثير كبير على منطقة الشرق الأوسط وهو ما يؤدي بدوره الى إضعاف ثوابت العلاقات الصينية- الشرق أوسطية، فمنذ بداية تعامل الصين مع إسرائيل في عام 1992 تطورت بوادر هذه العلاقات بصورة سريعة، في مجالات متعددة منها الزراعية والثقافية وفي المجال العسكري بشتى فروعه، وهو ما يمثل ضغطاً أحياناً على الصين في مواقفها السياسية الداعمة للقضايا العربية.

حيث تحرص الصين على علاقات متوازنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإسرائيل هي أحد أهم مصادر التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والتكنولوجيا الزراعية للصين كما أنها أحد

٢٥٦ – وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، المرجع السابق، ص ١٠.

٢٥٧ – وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، المرجع السابق، ص ٠٩.

مصادر الاستثمارات، في ضوء صعوبة حصول الصين على التكنولوجيا العسكرية المتطورة من الغرب من ناحية، ومن ناحية ثانية تنامي حجم الاستثمارات الإسرائيلية في الصين وهونج كونج في العديد من المجالات.

ويظل الخوف من تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية قائما مع تطور هذا التعاون أو تحويله إلي تحالف إستراتيجي مما يشكل تهديد حقيقي وعائق في استمرارية علاقة الصين مع منطقة الشرق الأوسط. فقد تطورت علاقة الصين الاقتصادية بإسرائيل وقد سجل معدل التبادل التجاري بين الجانبين تطور كبير من بداية سنة ٢٠١٣ قدر ب ٠٨ مليار دولار، فضلاً عن التعاون العسكري القوي بين الجانبين فالصين كعادتها تعتمد على مبدأ التوازن في العلاقات مع جميع الدول[٢٥٨].

٢- اعتماد كلا الطرفين الشرق أوسطى والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا "CNN" و"BBC"، والذي يمكن أن ينجم عنه آثار سلبية تتمثل فيما يلي[٢٥٩]:

أ- نقل الصور المشوهة، وتنشئان سوء الفهم لدى كل طرف عن الآخر، مما يزيد الجهل بالطرف الآخر ويعقد العلاقة.

ب- علاقات الصين بدول الشرق الأوسط ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه والتشويش التي تقوم بها عناصر دولية معادية، بهدف بث الفرقة والتشكيك والاختلافات في علاقات الطرفين.

ت- إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط ودفعهم للابتعاد عن الخوض في سياساتها، حيث تعرف المنطقة وفق هذه المصادر، بأنها منطقة مضطربة وفيها توقع غير المتوقع، وقضايا المنطقة معقدة جدا ولا يمكن حلها، والمنطقة مليئة بالمخاطر والجهل، حيث تعتبر المنطقة منبع الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي.

258- Aron Shai, The Evolution of Israeli-Chinese Friendship, Research Paper No. 7,(Tel Aviv: The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, July 2014), p24.

٢٥٩ – محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٠٥/٢٠، على الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/38006، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، ٠٧:١٥.

٣- تعتبر العقبات اللغوية احد المعوقات التي تحد من تطور العلاقة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط بسبب صعوبة تعلم اللغة الصينية لدى دول المنطقة مما يحول دون انتشارها في المنطقة العربية عموما والشرق الأوسطية على وجه الخصوص، إلا أن هذا العائق لا يشكل أي تهديد في استمرارية هذه العلاقة لان اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة متعارف عليها عالميا في التعامل بين الدول يمكن أن تعد لغة مشتركة للتفاهم بين كلا الطرفين.

المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية الصينية على القضية الفلسطينية في سبيل سعيها لصنع السلم والسلام العالميين بفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

يمكن القول أن الصين كان لها أثر ملحوظ في دعم القضية الفلسطينية ومازال لها تأثير بالغ الأهمية وبارز على مجريات سير القضية الفلسطينية في صراعها ضد الاحتلال الإسرائيلي ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إتباعها لسياسة قائمة على مبدأي السلم والسلام العالميين، انطلاقا من واقع مبني على متانة العلاقة الثنائية "الصينية-الفلسطينية" (المطلب الأول)، كما عملت الصين في سياستها الخارجية السلمية الى إحداث تغييرات ايجابية وتعزيز آفاق التعاون مع فلسطين في العديد من المجالات المختلفة منها الثقافية والإعلامية وكذا التأييد المبادل في القضايا العادلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: واقع العلاقة الثنائية (الصينية- الفلسطينية) وأثرها ذات البعد العالمي في مساندة حركات التحرر الفلسطينية

لقد كانت الصين دائماً تنظر إلى فلسطين بالنظر لموقعها في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها "منطقة تشابك" في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ من جهة ومن جهة أخرى صراعها ضد الاحتلال الإسرائيلي لذلك تطورت هذه العلاقة التي كان لها أثر بارز على الموقف الإسرائيلي (الفرع الأول)، وترى الصين أن حسم الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لصالح أية قوة دولية سيتحدد في رمال هذه المنطقة الملتهبة لذلك حافظت على ثباتها في دعم القضية الفلسطينية خاصة بعد انفجار بؤر التوتر في المنطقة

العربية وظهور ما يعرف بثورات الربيع العربي (الفرع الثاني)، وسنبحث في هذه المسائل على النحو الآتي:

الفرع الأول: تطور العلاقة الثنائية (الصينية- الفلسطينية) وانعكاساتها على الموقف الإسرائيلي

لقد احتلت حركات التحرر الوطني مكانة خاصة لدى السياسية الخارجية الصينية انطلاقا من مبدأ السياسة الصينية في تأييدها لحق الشعوب العربية في التحرر من حركات الاستعمار والتبعية، ويمكن القول أن الرؤية الصينية قد تحددت بصفة صريحة منذ انتصار الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩ وقد استمدت موقعها من دعم القضايا العربية انطلاقا من المنظور الإيديولوجي الشيوعي القائم على محاربة الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية.

ومن أهم القضايا العربية التي اهتمت بها السياسة الصينية منذ عقود مضت هو دعم حركة التحرر الفلسطينية ضد الصراع الإسرائيلي ومنه كان الموقف الصيني صريح في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترجاع حقوقه المشروعة بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك تأسيسا على الحق التاريخي للشعب الفلسطيني عندما قال "أن الشعب الصيني يقف وراء الدول العربية في نضالها ضد العدوان الاستعماري على فلسطين ومطالبتها بعودة الحق العربي في ارض الأجداد الى أصحابه"[٢٦٠].

وقد ارتكزت بداية العلاقات الصينية- الفلسطينية على مبدأين؛ بداية من خلال حركة فتح وذلك عند زيارة أول وفد فلسطيني الى بكين في ١٧ آذار/ مارس من عام ١٩٦٤، وأيضا من خلال منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري في ١٧ آذار/ مارس من عام ١٩٦٥، وبين وفد فتح ووفد منظمة التحرير الفلسطينية كان هناك زيارة لوفد من الاتحاد العام لطلبة فلسطين برئاسة تيسير قبعة في آب/ أغسطس ١٩٦٤.[٢٦١]

ومنه شهدت العلاقة الصينية- الفلسطينية نقلة نوعية في الزيارة التي قام بها أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بناء على الدعوة الرسمية من الحكومة الصينية، وعقب زيارته صدر البيان المشترك الذي أكدت فيه الصين دعمها المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني

---

٢٦٠ – سليم محمد، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥، القاهرة، ص ٧٧، ١٩٧١.

٢٦١ – بهبهاني، هاشم (ترجمة سامي مسلم)، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ط ١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ص ٤٥.

في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وبعد ذلك تطورت بوادر العلاقة الثنائية؛ الصينية– الفلسطينية وبدأت بالتوطد بشكل قوي وهو ما انعكس على إسرائيل في عدة اتجاهات سياسية وعسكرية واقتصادية، وهي على التوالي:

١– **الانعكاس السياسي في العلاقة الصينية– الفلسطينية على إسرائيل:** لقد أصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدا دوليا كما اكتسبت تأييد الدول التي تدور في فلك الصين الشعبية وتطور مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من العودة الى وطنه الى درجة الدعوة الصينية الى إزالة إسرائيل، إضافة الى ذلك اعتماد الصين للتعريف الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية للصهيونية والذي نص على أنها حركة استعمارية بطبيعتها وهويتها، عدوانية توسعية بأهدافها عنصرية في تركيبها، وفاشية في أساليبها. هذا بالإضافة الى تصويت الصين في الأمم المتحدة الى جانب الفلسطينيين في القرارات ذات الخصوص.

٢– **الانعكاس الاقتصادي في العلاقة الصينية– الفلسطينية على إسرائيل:** لم تكن هناك أي تعاملات أو علاقات تبادل اقتصادي بشكل علني بين الصين وإسرائيل انطلاقا من مبدأ الصين في مناهضتها لإسرائيل ودعمها لقضايا التحرر الفلسطيني.

٣– **الانعكاس العسكري في العلاقة الصينية– الفلسطينية على إسرائيل:** لقد دعمت الصين حركات التحرر الفلسطيني عن طريق تدريب الأفراد ودعمها بالمعدات العسكرية اللازمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي.

ويستفاد مما سبق أن الصين قد احترمت ركائز العلاقة بينها وبين فلسطين القلب النابض في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديمها للدعم اللازم ومساندة حركات التحرر الفلسطينية في القضاء على العدوان الإسرائيلي، وتجلى ذلك في دعم القضية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتكريس سياستها الخارجية في دعم الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي[٢٦٢].

وفي أواخر السبعينات ظهرت بوادر الانفتاح بين بكين وإسرائيل وتطورت العلاقة الدبلوماسية الصينية– الإسرائيلية، مع استمرار الصين في دعم القضية الفلسطينية ومحاولتها في فك الحصار الإسرائيلي على فلسطين بالمفاوضات السلمية وعلى الرغم من اعتراف الصين

---

٢٦٢ – أحمد موسى نصار، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ١٩٩٣– ٢٠١٥"، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة– فلسطين، ٢٠١٦، ص ٢٩ وما يليها.

بالدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨، أي قبل أربع سنوات (٠٤) من إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فقد لوحظ في الفترة الممتدة مابين ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي وجود اتجاه نزولي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية فعوضا عن تمسكها برؤية مبدئية منسجمة إزاء حل القضية الفلسطينية فإنها أخذت تقترب تدريجيا من المواقف المهادنة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وهو الموقف الذي انطوي على تنازلات مما شكل عائقا في تذبذب العلاقات الصينية-الفلسطينية[٢٦٣]، وذلك لفترة وجيزة من الزمن سنحت فيها الفرصة للصين بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل مع استمرارية تأييدها لحل النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي عن طريق التفاوض الودي بين الأطراف.

ويستفاد من ذلك أن الصين اعتمدت في سياستها الخارجية تجاه حل هذا الصراع على الوسائل السلمية والتفاوض القائم على مبدأ الحوار بعيدا الكفاح العسكري والمسلح في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، فقد تبنت الصين في سياستها الخارجية لحل القضية الفلسطينية على مبدأ الاعتدال بتخليها عن أسلوب الكفاح المسلح ودعمها لشعار السلام العالمي وقد تبنت هذا المبدأ طوال الخمس العقود التي مضت حتى نهاية القرن العشرية وبداية القرن الواحد والعشرين، أين انبثقت وظهرت ثورات الربيع العربي في دول منطقة الشرق الأوسط والتي انعكس عنها تغيرات جذرية في الأنظمة السياسية العربية بداية من تغيير نظام الحكم في بعض الدول العربية وتعديل الدساتير التي تكرس قيام دولة الحق والقانون وتجسد المجتمع الديموقراطي، والمطالبة بتطبيق شعارات الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن الآثار التي خلفتها ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط هو جذب انتباه القوى الدولية الكبرى من بينها الصين التي كان لها ثقل سياسي ودور فعال في مساندة الشعوب وحل القضايا بالطرق السلمية على مستوى الساحة الدولية، ومنه تدخلت هذه الأخير في منطقة الشرق الأوسط بغية حماية مصالحا من أي تهديد مستقبلي.

ويرى الباحث الأكاديمي الصيني "لي وي تيان" آن التوازن السياسي في منطقة الشرق الأوسط اتخذ ثلاثة أشكال هي الصراع بين التيارات الدينية والعلمانية، والتناقضات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط أو تنافس بعض دول المنطقة كتركيا وإيران على النفوذ الجيوسياسي، ومن ثم فان يستوجب على الصين من أجل الدفاع على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط أن تنتقل

٢٦٣ – انظر: بهبهاني هاشم، المرجع السابق، ص ١٤.

من الاستجابة السلبية الدبلوماسية، الى استجابة أكثر ايجابية وأن تستخدم قوتها الناعمة وأن تنتهز الفرصة لتوسيع مجال الاستثمارات[٢٦٤].

ويمكن تفسير صعود الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط والرغبة بالقيام بدور أكبر في قضايا الصراع العربي– الإسرائيلي للأسباب التالية[٢٦٥]:

أ– سيطرة اللوبي الموالي لإسرائيل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وهو ما أفقد تلك السياسة صدقيتها، وأوجد فجوة تريد الصين أن تملاها.

ب– لم يحدث أي تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترتي رئاسة أوباما لعدم تحمس الأخير لإجراء أي تغيير.

ت– تقدم الصين نفسها كصديق لكن من فلسطين وإسرائيل وتعتبر أن ذلك يمكنها من تأدية دور ايجابي وحيادي وأكثر صدقية من الموقف الأمريكي، المتحيز دائما لإسرائيل في مساعي حل القضية الفلسطينية التي تعتبرها القضية المحورية ذات التأثير في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط[٢٦٦].

ولكن، يعاب على حيادية موقف الصين من الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي أنها غير ظاهرة في بعض المواقف والتزامها بالسكوت على عكس الأعضاء الأربعة الدائمين الآخرين في مجلس الأمن للأمم المتحدة الذين يلعبون دورا كبيراً ومهما في عملية السلام وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوسيط الأساسي بالرغم من تحيزها للموقف الإسرائيلي، فإن الدول الأوروبية الرئيسية بما في ذلك فرنسا وبريطانيا تتحملان المسئولية في الاتحاد الأوربي عن تقديم حوافز ومساعدات اقتصادية كبيرة لكلا الطرفين أي كل من فلسطين وإسرائيل، في الوقت الذي يدعم فيه الروس الفلسطينيين بانتظام، أما الصين فتبقى العضو الوحيد في مجلس الأمن التي

---

٢٦٤ – انظر الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٧، وقت الاطلاع: ٢٢:٢٥.

٢٦٥ – علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٨، ص ١٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٦٦ – علاء عبد الحفيظ محمد، المرجع السابق، ص ١٨ وما يليها.

تلعب الدور المحايدً كونها صديقة الطرفين وفشلها في أن تكون إلى جانب هذا أو ذاك بغية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها الدبلوماسية مع كلا الطرفين[٢٦٧].

الفرع الثاني: ثبات الموقف الصيني في دعمه للقضية الفلسطينية من العدوان الإسرائيلي بعد ثورات الربيع العربي

لقد دخلت القضية الفلسطينية منعطفاً جديداً بعد اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي والتي كانت انطلاقتها من تونس وبالتحديد في ١٧ من شهر ديسمبر عام ٢٠١٠، وذلك عندما قتل شاب تونسي يعمل كبائع متجول نفسه بعد التعرض للمضايقات العديدة من قبل مسؤول أحد البلديات في الجمهورية التونسية، وهو الأمر الذي هز المنطقة، وقد شكل نجاح الثورة التونسية السياسي سابقة خطيرة للأنظمة الاستبدادية في بلدان المنطقة العربية، وانعكست تلك الثورات على الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ثم إن هذه الحالة المائجة المحيطة بالقضية الفلسطينية، لتفرض علينا عدداً من الأسئلة الملحّة، علّها تطرق جدار الخزان كما كان يدعو دائماً المثقف الفلسطيني "غسان كنفاني"، ومن أهم تلك الأسئلة ما هو موقف السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية خاصة بعد ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط؟

حول هذا الموضوع يقول الدبلوماسي الصيني السابق وعميد كلية الدراسات العربية في جامعة الدراسات "شوي غو تشينغ" أن الشعب الصيني يكنّ للشعوب العربية مشاعر ودية، ويعتبره من الشعوب الصديقة في المراحل المختلفة وحتى الآن، وشدد تشينغ على أن موقف بلاده من القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية هو موقف واضح وليس غامضا حيث وجهت الصين دعوة الى المجتمع الدولي مفادها مساعدة الدول التي تشهد أراضيها ما يسمى بثورات الربيع العربي والنزاعات الدموية من أجل الحفاظ على وحدة الشعب والأرض، وبناء القدرة الوطنية، فهي فقد كان موقفها ثابتا في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية[٢٦٨].

267-Ilan Goldenberg, Ely Ratner, China's Middle East Tightrope, 20/4/2015, retrieved from https://foreignpolicy.com/2015/04/20/china-middle-east-saudi-arabia-iran-oil-nuclear-deal, 16/04/2018, 20:55.

٢٦٨ - انظر: مواقف الصين الملفات العربية الساخنة، على الموقع الالكتروني:

وتأكيدا لذلك أكد "جونغ بينغ" نائب وزير الخارجية الصيني لغرب آسيا وشمال إفريقيا، خلال لقائه مع سفير فلسطين في بكين "أحمد رمضان" بتاريخ ١٦ تموز/يوليو من عام ٢٠١٤ إدانة جمهورية الصين الشعبية للعدوان الإسرائيلي وقتل المدنيين والتسبب بالدمار الكارثي، وثبات الموقف الصيني من دعم الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه وطموحاته المشروعة، وتأييد القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية، وتقديم الدعم المادي كلما سنحت الفرصة وقال أن المطلوب من إسرائيل الآن رفع الحصار عن غزة بشكل شامل بعد التهدئة، مشددا على أن الصين حريصة على تقديم المساعدة لحل القضية الفلسطينية، ما يؤكد الإلحاح على ضرورة استئناف المفاوضات. وأضاف أن الجانب الصيني يرى "أن الجانب الإسرائيلي هو المسؤول عن تجميد المفاوضات، وتشدد الموقف الإسرائيلي هو العامل الذي أوقف المفاوضات"[٢٦٩].

وفي ذات السياق تفقد سفير جمهورية الصين الشعبية لدى السلطة الفلسطينية "تشن شينغز هونغ" على مدار يومي ١٥-١٦ تموز/ يوليو من عام ٢٠١٥قطاع غزة واشرف على توزيع مساعدات غذائية لمتضرري الهجوم الإسرائيلي الأخير عليه، وكان السفير الصيني تشن قد دخل الى القطاع عبر حاجز "بيت حانون-إيرز" الخاضع للسيطرة الإسرائيلية قادما من الضفة الغربية كأرفع مسؤول يصل الى غزة منذ انتهاء الهجوم الإسرائيلي في صيف عام ٢٠١٤، وشدد تشن على أن "العلاقة الصينية الفلسطينية تاريخية وأخوية تمتد جذورها الى القدم".

وأضاف أيضا "نتمنى أن نساهم في تخفيف معاناة أبناء شعب فلسطين خاصة في غزة وان يكون هناك مجال كبير وآفاق كبيرة للتعاون في المستقبل"، وأكد السفير تشن لوكالة الأنباء الصينية "شينخوا" على مساندة الصين لفلسطين "في كل الظروف"، وأضاف "قدمنا نحن في

---

http://www.aljazeera.net/amp/programs/arab-present-situation/2015/07/1/17، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ١٨:٤٠.

٢٦٩ – الحياة برس (٢٠١٤)، الصين تستنكر العدوان على غزة وترسل مبعوثها للشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني www.hr.ps/ar/news/51611.html.، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ٢١:٣٠.

الصين كافة المساعدات للفلسطينيين ليس فقط في المشاريع التنموية بل هناك فرص تدريب وكل هذا لصالح بناء الوطن وتحسين بناء القدرة لدولة فلسطين"[٢٧٠].

وعليه يمكن وصف السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي باثنين من السمات الرئيسية؛ تتمثل السمة الأولى التي تتصف بها سياسة الصين في الشرق الأوسط بأنها عملية وواقعية من خلال استمرارية دعمها اللامتناهي للقضية الفلسطينية ونبذ كل أشكال العنف الإسرائيلي على قطاع غزة، ومن جهة أخرى تتمثل السمة الثانية بالثبات أي أن موقفها تجاه القضية الفلسطينية ظل ثابتا بدعمها المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، بالرغم من العراقيل والتهديدات الأمنية التي كانت تواجهها في مجال الطاقة وانخفاض فرصها في الاستثمار التي تلقاها في الخارج، ذلك أن جوهر السياسة الصينية هو الحفاظ على بيئة دولية مستقرة لتسهيل استمرار الإصلاح والتنمية في الوطن العربي، في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص تسعى بالتالي فإنها تؤيد التعامل مع النزاعات مثل أحداث الربيع العربي في مناخ من التعاون والتفاوض السلمي وإدارة الصراع.

المطلب الثاني: أهداف الصين المستقبلية في دعم القضية الفلسطينية بالاعتماد على السياسة السلمية

لطالما انتهجت الصين بخطوات ثابتة سياسة خارجية سلمية مستقلة نظرا للمكانة التي تتمتع بها في الساحة الدولية، ومن المعروف أنها قوة غير مستعمِرة، كما تسعى في بناء علاقاتها الدولية مع فلسطين بعد أحداث الربيع العربي الى إحداث التغيير الايجابي وتعزيز آفاق التعاون على عدة مستويات (الفرع الأول)، بالإضافة لتحديدها لسياسة مستقبلية في دعم القضية الفلسطينية وفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بانتهاج السياسة السلمية القائمة على مبدأ الأمن القومي والأمان العالمي (الفرع الثاني). وسيتم التفصيل فيها كما يلي:

الفرع الأول: آفاق تعزيز العلاقات الصينية– الفلسطينية

٢٧٠ – أمد للإعلام (٢٠١٥)، السفير الصيني تتفقد قطاع غزة على مدار يومين ويوزع مساعدات غذائية، على الموقع الالكتروني: www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=81585. تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ١٩:٢٣.

أن العلاقات الصينية بمنطقة الشرق الأوسط ترتبط ارتباطا وثيقا وقد تعززت هذه العلاقات خاصة بعد أحداث الربيع العربي التي أبدت فيها السياسة الخارجية الصينية موقفا ثابتا في دعم القضية الفلسطينية وحركات التحرر عن طريق امتصاص الصدمات الناجمة عن تغير الأوضاع في المنطقة منتهجة في ذلك سياسة عدم التدخل في سيادة الدول، ومعارضتها للاحتلال الإسرائيلي ودعم حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وقد تبنت الصين المواقف الفلسطينية تجاه حل القضية خلال عرضها ومناقشتها في المحافل الدولية وتبلورت رويتها في أن أزمة الشرق الأوسط يتمثل في احتلال إسرائيل للأراضي العربي، وأن أي حل عادل يجب أن يستند على انسحاب إسرائيل من هذه الأراضي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، كما أبدت الصين تأييدها لكافة الأفكار المتعلقة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل المشكلات بين إسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان حتى يكون هناك سلاما شاملا واستقرارا في المنطقة[٢٧١].

ويتجلى الدور الصيني المبادِر في زيارات الرئيس الصيني "شي جينبينغ" والرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي زار الصين في 2013، ثم مؤخراً في تموز/يوليو 2017 حيث التقى بالرئيس الصيني في بكين وفي 2016، قام شي بجولة في الشرق الأوسط وألقى خطاباً في الجامعة العربية أكد فيه حرص الصين على حل القضية الفلسطينية، وأثناء زيارة عباس الأخيرة اقترح شي خطةً من أربع نقاط، على غرار الخطة التي طرحها في2013 تتبنى خطة 2017 حلَّ الدولتين، وتدعو الطرفين إلى مواصلة المفاوضات. وبينما تقر الخطة بالتخوفات الأمنية لدى إسرائيل إزاء قيام دولة فلسطينية، فإنها تدعو إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية في فلسطين المحتلة وتُردد الخطة أيضاً المضامين الواردة في ورقة سياساتية حكومية منشورة في 2016 وتنص على أن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967وعاصمتها القدس الشرقية[٢٧٢].

وبناء عليه، يمكن إتباع الآليات التالية لتعزيز العلاقات الصينية– الفلسطينية:

---

٢٧١ – أحمد موسى نصار، المرجع السابق، ص ١٤٧.

٢٧٢ – زيد الشعيبي، خطة الصين الجديدة لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ١٢ سبتمبر 2017، على الموقع الالكتروني: https://al-shabaka.org/memos/ خطة–الصين–الجديدة–لحل–الصراع–الفلسطين، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٨، وقت الاطلاع: ٠٧:١٣.

١- **توطيد العلاقات الثقافية والإعلامية بين الصين وفلسطين:** يوضح استعراض السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي وجود عدد من الإشكاليات في العلاقات الصينية العربية، من بينها الإشكاليات الثقافية والإعلامية؛ من أهمها صعوبة اللغة الصينية بما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية وعلى العكس، واعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر والذي يتسبب في نقل صور مشوهة تؤدي الى سوء فهم لدى كل طرف عن الآخر[٢٧٣].

وعليه ينبغي على كل من الطرفين توثيق أواصر العلاقة بتقوية تعلم اللغة والثقافة والحضارة، وإرسال فلسطين عدد من الطلاب الى الصين في إطار اتفاقيات التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة اللغة والهندسة والعلوم وإجراء الدراسات حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في الصين بغية تغيير المفهوم الخاطئ والصورة المشوهة عن الصين الذي تنشره الدعاية الغربية.

٢- **تطوير التعاون والتبادل الاقتصادي بين الصين وفلسطين:** يمكن للصين أن تحقق مكاسب اقتصادية في هذه المنطقة من خلال الصناعات البتروكيماوية والاستثمارات وتشييد البنى التحتية كما أن الشرق الأوسط عموما وفلسطين خصوصا يوفران للصين سوقاً للمنتوجات الصناعية وممرات بحرية هامة، وذلك فضلا عن أن الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط تجذبها السوق الصيني، وخلال العقد المقبل فإن إمكانية إقامة علاقات صينية مع الشرق الأوسط ستعتمد بصورة أساسية على إمكانية التعاون الاقتصادي حيث ترغب الصين في لعب دور أكثر أهمية في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط، وذلك لإظهار قدراتها ومسؤولياتها كقوة جديدة صاعدة.

ومن العناصر الجديدة في خطة الصين لعامي2017 و٢٠١٨ هو تركيزها على المجال الاقتصادي، حيث تدعو إلى إحلال "السلام من خلال التنمية الاقتصادية"، والهدف من ذلك هو زيادة مشاريعها وتأمينها في المنطقة، كما يتجلى من مبادرتها الطموحة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى ربط الصين بالقارة الأوروبية عن طريق إنشاء مشاريع بنى تحتية وتجارية عبر ممرات

٢٧٣ – علاء عبد الحفيظ محمد، المرجع السابق، ص ٢٠ وما يليها.

بحرية وبرية تعبر ٦٨ دولة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وبتكلفة تبلغ حوالي150 مليار دولار[٢٧٤].

٣- **دعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تهم الطرفين:** إن الصين كدولة صديقة حقيقية للدول العربية كانت ومازالت تؤيد القضايا العربية العادلة وأهمها القضية الفلسطينية-الإسرائيلية، وكذلك قضايا الخليج والمغرب العربي وغيرها. وتقف الصين الى الجانب العربي ويعمل الجانب العربي أيضا بالمثل ولكن هذا لا يكفي لتدعيم العلاقات العربية الصينية، فعلى الجانب العربي زيادة القوة في تدعيم التأييد المتبادل وخاصة تأييد الصين في مواقفها من قضية حقوق الإنسان وقضية تايوان وقضية انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة وبالتأييد المتبادل يتم إقامة نظام دولي جديد قائم على تعددية الأقطاب[٢٧٥].

الفرع الثاني: مستقبل السياسة الخارجية الصينية في صنع السلام العالمي وانعكاسه على القضية الفلسطينية

توجد هناك العديد من التخمينات عديدة لدى المفكرين السياسيين والخبراء الاقتصاديين حول النتائج المستقبلية المحتملة للدور الصيني المتنامي والقليلون يعتقدون أن الصين لديها طموح عسكري طويل الأمد لتحل محل الولايات المتحدة في المنطقة العربية، لكن ما هو ثابت ومؤكد أنها تريد الحفاظ على استمرارية علاقتها مع منطقة الشرق الأوسط وتنمية المصالح الحيوي، كالحفاظ على امن الطرق البحرية التي تعتبر ممر للتبادلات التجارية والاقتصادية ومجال حيوي للاستثمار بينها وبين دول المنطقة.

وربما يرى البعض أن الدور الصيني المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط يمثل يمثل مؤشرا الى تنافس مع الولايات المتحدة وقد يراه آخرون فرصة لتحالف مصالح جديد لم يكن موجودا في الماضي بين الغرب الذي تمثله الولايات المتحدة، والشرق الصاعد الذي تمثله الصين وهو ما يمكن التوصل من خلاله الى حلول سلمية لمشكلات المنطقة فيما يتعلق بالصراع

٢٧٤ – انظر: زيد الشعيبي، المرجع السابق.

٢٧٥ – أحمد موسى نصار، المرجع السابق، ص ١٤٨.

العربي– الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص إيجاد طرق مفاوضات سلمية لفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة[٢٧٦].

حيث أن سياسة الصين اليوم وفي المستقبل المنظور على الأقل تركز على ضرورة تسوية مشكلة الشرق الأوسط بالطرق السلمية، فلم تعد بالحدة نفسها التي كانت عليها أيام "ماو تسي تونغ"، ولكنها وان تخلت عن لغة التشدد بقيت محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الصيني التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة وتدعو الى تسوية مشكلة الشرق الأوسط كضرورة لابد منها لتحقيق الأمن الإقليمي، كما تؤيد تعزيز دور مجلس الأمن بعيدا عن وصاية هذه الدولة أو تلك؛ ليكون أكثر فاعلية في حل قضايا الشعوب ومعالجة النزاعات القائمة فيما بينها وفي المساهمة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليين، هي وان عرفت نوعا من التغير في سياستها تجاه الأمم المتحدة بعد عام ١٩٧٨، حيث لم تكن تنظر الى المؤسسة الدولية المذكورة كأداة من بين الأدوات ذات الأهمية التي عملت على توظيفها؛ لتعزيز مركزها الدولي[٢٧٧].

وانطلاقا من الركائز التي تبنتها السياسة الخارجية الصينية في علاقتها مع منطقة الشرق الأوسط فلسطين خاصة بعد ثورات الربيع العربي التي كانت وليدة الحراك السياسي وانفجار بؤر التوتر في العديد من دول الوطن العربي والتي نتج تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية وإرساء دعائم دولة الحق والقانون في المجتمع الديموقراطي القائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية للفرد وحق الشعب في تقرير مصيره ومبدأ سيادة الدول على ترابها الوطني، فانه يمكن توقع السياسة الخارجية الصينية في سبيل سعيها لصنع السلام العالمي ودعم حركات التحرر الفلسطيني وحقه في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

ويظهر مما سبق انه يمكن بشكل رئيسي اعتبار التوجهات العربية العامل الحاسم في تحديد مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي على الرغم من وجود علاقات تبادل اقتصادي وتجاري وعلاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل، وانعكاسات هذه الأخيرة على قضية الشرق الأوسط والعرب المركزية ألا وهي القضية الفلسطينية، وكذلك فان الحراك الشعبي العربي المعاصر أي ثورات الربيع العربي ستجعل من

---

٢٧٦ – انظر: علاء عبد الحفيظ محمد، المرجع السابق، ص ١٩.

٢٧٧ – أحمد موسى نصار، المرجع السابق، ص ١٤١.

الصين أكثر اهتماما بتطور هذه الثورات إذ أن التحول نحو نظم ديموقراطية في الدول العربية قد يقود لتغير في مناهج ادارة الدول العربية للصراع العربي- الإسرائيلي باتجاه ادارة أكثر عقلانية[٢٧٨].

٢٧٨ – أحمد موسى نصار، المرجع نفسه، ص ١٤٤.

الخاتمة

لقد تبوأت المحددات السياسية الخارجية الصينية مكانة متميزة على الساحة الدولية تجاه دعمها للقضية الفلسطينية بانتهاجها السياسة السلمية المستقلة واتخاذها موقفا ايجابيا بامتياز خاصة بعد ثورات الربيع العربي ودعم القضايا العربية في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية عن طريق دعوة الصين لإسرائيل بوسيلة التفاوض السلمي وتطير سبل التعاون العربي والصيني في مختلف المجالات منها الاقتصادية والسياسية وحتى الدبلوماسية في المجتمع الدولي عن طريق دعم القضية الفلسطينية في المحافل والمنظمات الدولية.

وتوصلنا بخصوص دراسة موضوع محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين إلى النتائج الآتية:

١- تتميز السياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وفلسطين خلال تطورها عبر المراحل التاريخية بالتطور المتناسب طردا مع المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وأهدافها في تحقيق الأمن القومي والسلام العالمي بانتهاج سياسة العمل الدولي المشترك لتدعيم سياستها الخارجية وفوتها الاقتصادية.

٢- استمرار السياسة الصينية بالمحافظة على ثوابت ومرتكزات العلاقات الصينية- الشرق أوسطية وثباتها في دعم القضية الفلسطينية والدعوة لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بانتهاج الطرق السلمية وتجنب الكفاح العسكري والمسلح.

٣- اهتمام الصين بتطوير واستمرارية العلاقات الصينية-العربية في المجال الاقتصادي والسياسي والتجاري وكذا في مجال النفط والطاقة الإنتاجية لتحقيق المكاسب المشتركة والعمل على تطوير العلاقة ذات البعد الحضاري القائم على زيادة مستوى التبادل عبر طريق الحرير البحري الذي يعتبر جسرا للتواصل بين الحضارتين.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، نرى أنه من المفيد تقديم بعض المقترحات وهي:

١- تطوير علاقات التبادل بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وفلسطين على وجه الخصوص باعتبارها القلب النابض في المنطقة في مختلف المجالات وصولا للمجال الثقافي وتوسيع نسبة التبادل في هذا المجال عن طريق تشجيع البحث ودراسة الحضارة الصينية وكسر

الحواجز بين البلدين بتعلم اللغة الصينية وتقديم منح وتشجيع الباحثين بالدراسة بالجامعات الصينية والاستفادة من تجاربها واستغلال المهارات في تطوير الدول العربية.

٢- وجوب الحد من تطوير العلاقات الصينية- الإسرائيلية التي قد تنعكس آثارها سلبا على العلاقات الصينية- الشرق أوسطية وتؤثر على موقفها في دعم القضية الفلسطينية وحق حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، والعمل على تقوية العلاقات الصينية مع فلسطين بخدمة القضية الفلسطينية ودعمها في المحافل الدولية.

قائمة المراجع

اللغة العربية:

أولا: الكتب

١- إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

٢- بهبهاني، هاشم (ترجمة سامي مسلم)، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ط ١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.

٣- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج ١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.

٤- غازي حسن، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والامبريالية الأمريكية -دراسة-، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥.

٥- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، "النمور الأسيوية: تجارب في هزيمة التخلف، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥.

ثانيا: المذكرات

١- أحمد موسى نصار، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠١٥، *مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية*، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة-فلسطين، ٢٠١٦.

ثالثا: الدوريات

١- أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٧٩، سبتمبر ٢٠٠٧.

٢- سليم محمد، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥، القاهرة.

٣- عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية –الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي- الجامعة الأردنية، المجلد ٤١، الملحق ٠١، ٢٠١٤.

٤- علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥- هالة خالد حميد، تطور العلاقات العربية- الصينية، مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات، مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد، العدد ٣٣، تموز، ٢٠٠٦.

رابعا: الملتقيات

١- معين صادق، العلاقات العربية- الصينية والتجارة البحرية من القرن السابع الى القرن العاشر الميلادي، مداخلة مقدمة في مؤتمر العرب والصين (مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١-٢٢أيار/ماي ٢٠١٦.

خامسا: الوثائق

١- وثيقة منتدى التعاون العربي- الصيني، الصادرة في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤، مقر الأمانة العامة بالقاهرة- مصر، ٢٠٠٤.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- Ilan Goldenberg, Ely Ratner, China's Middle East Tightrope, 20/4/2015, retrieved from https://foreignpolicy.com/2015/04/20/china-middle-east-saudi-arabia-iran-oil-nuclear-deal, 16/04/2018, 20:55.

٢- محمد الحمامصي، الصين والعرب.. علاقة تضرب في جذور التاريخ، على الموقع الالكتروني:http://middle-east-online.com ، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/٣٠، وقت الاطلاع: ٢٢:٠٤.

٣- محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، على الموقع الالكتروني: https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alxargi-alsini.255، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/٠٧، وقت الاطلاع: ١١:٢٥.

٤- أمد للإعلام (٢٠١٥)، السفير الصيني تتفقد قطاع غزة على مدار يومين ويوزع مساعدات غذائية، على الموقع الالكتروني: www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=81585.، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ١٩:٢٣.

٥- انظر الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701، تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٤/١٧، وقت الاطلاع: ٢٢:٢٥.

٦- الحياة برس (٢٠١٤)، الصين تستنكر العدوان على غزة وترسل مبعوثها للشرق الاوسط، على الموقع الالكتروني www.hr.ps/ar/news/51611.html.، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ٢١:٣٠.

٧- زيد الشعيبي، خطة الصين الجديدة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ١٢ سبتمبر 2017، على الموقع الالكتروني: https://al-shabaka.org/memos/ خطة-الصين-الجديدة-لحل-الصراع-الفلسطيني، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٨، وقت الاطلاع: ٠٧:١٣.

٨- صبري محمد علي عبد المتعال، مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام ٢٠٣٠، على الموقع الالكتروني: www.moqatel.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٣/٢٩، وقت الاطلاع: ٢٢:١٠.

٩- الصين: القضية الفلسطينية هي محور الصراع في الشرق الأوسط، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الصينية ٢٠٠٦/١١/٣٠، على الموقع الالكتروني: www.wafa.ps، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٢، وقت الاطلاع: ١٦:٤٨.

١٠- محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٠٥/٢٠، على الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/38006، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، ٠٧:١٥.

١١- مواقف الصين الملفات العربية الساخنة، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/amp/programs/arab-present-situation/2015/07/1/17، تاريخ الاطلاع: ١٦/٠٤/٢٠١٨، وقت الاطلاع: ١٨:٤٠.

١٢- هاليدي فريد، الخطوط الأساسية في نسيج العلاقات العربية الصينية، صحيفة البيان، ٢٦/١٢/٢٠٠١، على الموقع الالكتروني: www.albayan.co.ae/albayan/2001/12/26.، تاريخ الاطلاع: ١٢/٠٤/٢٠١٨، وقت الاطلاع: ٢١:٠٠.

I. باللغة الفرنسية:

Les ouvrages:

1- Aron Shai, The Evolution of Israeli-Chinese Friendship, Research Paper No. 7,(Tel Aviv: The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, July 2014).

2- Jean Pierr, derriennic: le Moyne orient au XXe siècle, colin 2 édition, paris 1985.